LO 1
BAY
163

Reçu le 18 [illegible] 1969

LO1
BAY
163

الجمهورية اللبنانية
مركز التوثيق
وزارة التصميم العام

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

وزارة الزراعة
١٩٨٨
مركز التوثيق الزراعي
لبنان

ب: 342

البيـــــــــــــــض

دراسة خاصـــــــــــــــــــــــــــة

بصناعة الدواجن ومشتقـــاتهـــا

فـــي

لبنـــــــــــان

× × ×

الدكتور توفيق بيضون

حزيران ١٩٦٨

وزارة التصميم العـــام
مركز التوثيـــق
الرقم 200
تاريخ الدخول

هـ.ز

برقيـــــــــة

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم

تاريخ ١٩/٣/١٩٦٨

بيروت

تدني كميات البيض المصدرة يهدد بكارثة لا يحول دونها سوى اتفاقات طويلة الاجل والمؤسسات الرسمية وحدها صالحة للقيام بهذه الاتفاقات نطالب بحصر التصدير بمكتب الانتاج الحيواني .

رئيس تعاونية البتاع سليم محلوف

خاتم
رئاسة الجمهورية اللبنانية
تاريخ الورود ٢٠ اذار ١٩٦٨
رقم ١٩٥٧

عـــدد ١٩٥٧
جانب وزارة الاقتصاد الوطنـــــي
سن الفيل فـــــي آذار ١٩٦٨
عن مدير عام رئاسة الجمهورية
رئيس فرع الشؤون القانونية والاداريـــة
التوقيع : كارلوس خوري

مصلحة التجارة
١٩٦٨/٣/٢٧
المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطني
الامضاء : احسان بيضون

التجارة الخارجية
للدرس في ٣/٤/١٩٦٨
رئيس مصلحة التجـــــــارة
الامضاء : حمدى الحاج

حضرة رئيس مصلحة التجارة

يطلب المستدعي حصر تصدير البيض بمكتب الانتاج الحيواني ، ان هذه الدائرة ترى ان حصر المعاملات بهذا الشكل هو تقييد لحرية الافراد وهذا ليس مستحب بالتجارة الحرة .
لهذا اقترح عدم الموافقة على راى موقع البرقية .

٤/٤/١٩٦٨
رئيس دائرة التجارة الخارجية
الامضاء : نجيب قدورة

حضرة المدير العام
مع الافادة بان حصر التصدير بمؤسسة واحدة لا تستند لاى اساس اقتصادى وتخالف المبادىء التجارية المعمول بها . ارجو الموافقة لاعلام اصحاب العلاقة بذلك .

٩/٤/١٩٦٨ رئيس مصلحة التجارة
الامضاء : حمدى الحاج .

تعاد للاحالة الى الخبير للدرس بالاستناد الى اختصاص مكتب الانتاج الحيواني . ٩/٤/١٩٦٨
مدير عام الاقتصاد الوطني
الامضاء : احسان بيضون

٤/ ٢٨٩٢
حضرة السيد توفيق بيضون
للدرس والافادة . ٩/٤/١٩٦٨ رئيس مصلحة التجارة
الامضاء : حمدى الحاج

الاتحـــاد الوطنـــي
مصلحـــة التجـــارة

مصلحـــة التجـــارة

بيـــروت :

برقية رئيس تعاونية البقاع لخدمة رئيس الجمهورية
طالبا حصر تصدير البيض بمكتب الانتاج الحيواني
الاحالة رقم ٢٨٦٢/٤ تاريخ ٩/٤/١٩٦٨

× ×

بعد الاطلاع على البرقية المرسلة لخدمة رئيس الجمهورية من قبل السيد سليم مصلوخ رئيس تعاونية البقاع ، والذي يطلب بموجبها حصر تصدير البيض بمكتب الانتاج الحيواني ،

وبعد الاطلاع على رأي مصلحة التجارة المدونة على البرقية والمسجلة لدى المصلحة تحت رقم ٢٨٦٢/٤ تاريخ ٣/٤/١٩٦٨ .

وبعد الاجتماع تباعا الى كل من رئيس تعاونية البقاع وبعض اعضاء هذه التعاونية ، وكذلك رئيس واعضاء النقابة الوطنية لتحسين تربية الدواجن ، بغية التعرف الى وجهة نظرهم بصورة مسهبة .

وبعد القيام باتصالات مباشرة مع المسؤولين في كل من مكتب الانتاج الحيواني ووزارة الزراعة ، وخاصة المهندسين الزراعيين السيدين ابراهيم عكاوي وسمير نعيم ، ودراسة الموضوع بشكل مطول من الناحيتين الفنية والزراعية .

وبعد البحث والاستقصاء لدى بعض المزارع في البقاع للتعرف الى صناعة الدواجن عن كثب ،

وبعد مقابلة الملحقين التجاريين في كل من السفارات التالية :
المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العراقية ، دولة الكويت ، ايران ،

وبعد المقابلات العديدة لبعض اساتذة الجامعة الاميركية ـ كلية الزراعة ـ وخاصة الدكتور غوردن وارد والدكتور دونالد تايلور ، ومناقشتهما حول هذا الموضوع ، وبالتالي تحليل المعطيات الاحصائية المتوفرة لدينا ،

وبعد مقابلة بعض الاخصائيين في صناعة الدواجن ومشتقاتها وخاصة السيدين الدكتور نهاد داغر والمهندس موسى فريجي ، لتفهم هذه الصناعة من الوجهة الفنية .

وبعد مراجعة كل من مديرية الاحصاء المركزي للتثبت من صحة المعطيات الاحصائية ، واعضاء مكتب التنمية الصناعية للاطلاع على وجهة نظرهم في هذا الصدد .

تبين ان هذه المعطيات المتوفرة حاليا عن هذه الصناعة في لبنان ، لا تعدو كونها معلومات تقديرية سواء ما يختص منها بالرأس المال المستثمر او ما يتعلق منها بالايدي العاملة .

× ×

واستنادا لكل ما تقدم ، وبالنظر لظروف هذه القضية والوقائع والملاحظات الواردة اعلاه ، الفت النظر الى ان الدراسة التالية لا تعدو المحاولة الجديدة والموضوعية بالقدر الذي تسمح به هذه المعطيات ، وذلك من اجل التعرف على هذا الموضوع ، مستفادا لنفسي بحق اجراء كل تعديل مناسب في التحليل ، قد تفرضه ما قد يستجد من معطيات احصائية في المستقبل على اسس علمية سليمة .

× × ×

فحوى الدراسة المرفقة طيـــــا

المعطيـات الاساسيـــــة

يستنتج من البحث المرفق طيا ، مدى اهمية صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ومن الناحية التجارية كما هو موضح فيما يلـــــي :

اولا = من الناحيتين الاجتماعية ــ الاقتصادية

أ ــ بلغ عدد المزارع عام ١٩٦١ حوالي ٤٠٠ مزرعة عمل فيها حوالـــي ١٠٠ عامل ، بعد ان كانت شبه معدومة حتى نهاية عقد الخمسينيات .

ب ــ وصل عدد المزارع عام ١٩٦٦ الى حوالي ١٤٠٠ مزرعة ، يعمل فيها حوالي ٥٦٠٠ عامل ، تتراوح اجورهم اليومية بين ٤ و ٦ ليرات ، ان ان مجموع الاجور بلغت عام ١٩٦١ حوالي ٨ر٢ مليون ليرة لبنانيـــة .

ج ــ بلغ عدد الذين يستمدون موارد عيشهم من هذه الصناعة حوالي ٢٧ الف نسمة اذا اعتبرنا ان كل عامل يعيل اربعة اشخاص آخرين في عائلته .

لذا يمكن القول بان صناعة الدواجن قد ساهمت في تخفيف حدة البطالة المقنعة المتفشية في القطاع الزراعي في لبنان .

الفقرة الاولـى انتاج صناعة الدواجن ومشتقاتها :

أ ــ بلغ مجموع الانتاج القائم بسعر المزرعة لعام ١٩٦٦ حوالي ٥٤ مليون ليرة لبنانيـــة .

ب ــ وبالتالي فقد بلغ مجموع قيمة المبيعات لعام ١٩٦٦ حوالي ٥ر٨٢ مليون ليرة لبنانيـــة .

ج ــ واستنادا للفقرتين السابقتين يستدل ان القيمة المضافة الناتجـــة لهذه الصناعة قد بلغت حوالي ٦ر٢٨ مليون ليرة لبنانيـــــة .

د ــ اما نصيب العمالة ان الاجور والمعاشات المدفوعة خلال عام ١٩٦٦ فقد كان نصيبها حوالي ٣٢٪ من القيمة المضافة الصافية ، وبالتالي فان ٦٨٪ من المبيعات مخصصة للمشتريات والعمالة وما تبقى اي ٣٢٪ تعود للمنتجين .

الفقرة الثانيـــة مقارنة مع انتاج القطاع الزراعي :

أ ــ بالمقارنة مع مجموع الانتاج الحيواني ، يتضح من الدراسة المرفقة طيا ان نسبة قيمة انتاج صناعة الدواجن ومشتقاتها قد ارتفعت اذ زاد من ٣ر٥ ٪ عام ١٩٦١/٦٠ ــ الى ٧ ٪ عام ١٩٦٧ ، في حين ان نسبة مجموع المنتجـــات الحيوانية لم ترتفع الا من ٢١ر٤ ٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٦ر٣ ٪ بين ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ .

ب ــ تبين الدراسة ان الارقام القياسية للمنتجات والموفورات الزراعيـــة على اعتبار ان عام (١٩٦٠/٥٦ = ١٠٠) ان هذه الارقام القياسية قد ارتفعت تباعا من ١٢٥ و ٢٠٤ لكل من البيض ولحوم الدواجن في اعوام ١٩٦١/٦٠ الـــى ٢٥٥ و ٨٠٣ على التوالي في عام ١٩٦٥ ، اي ان انتاج الدواجن قد ارتفع ٣ مرات خلال هذه الفترة المستعرضـــة .

وبعبارة اخرى فان انتاج البيض عام ١٩٦٥ قد زاد بنسبة ١٢٠ ٪ عما كان عليه عام ١٩٦١/٦٠ ، وان انتاج لحوم الدواجن قد زادت بنسبة ٥٠٦ ٪ عام ١٩٦٥ عما كان عليه ١٩٦١/٦٠ .

في حين ان نسبة زيادة انتاج الثمار قد بلغت ٢٣ ٪ عام ١٩٦٥ عما كانت عليه عام ١٩٦١/٦٠ .

الفقرة الثالثة انتاج واستهلاك البيـــض

أ ــ الانتـــاج

تفيد الدراسة المرفقة طيا ، ان انتاج البيض قد تضاعف حوالي ست مرات خلال فترة السنوات السبع الاخيرة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ ،

اذ كان عام ١٩٦٢ ٥ر٦٨ مليون بيضة

ووصل عام ١٩٦٧ الـــى ٣ر٥٧٥ مليون بيضة

ب ــ الاستهلاك المحلـــي

زاد الطلب على الاستهلاك المحلي لانتاج البيض عام ١٩٦٦ بمعـــدل ١٥٠ ٪ بالمقارنة مع عام (١٩٦٢ = ١٠٠) ، كما يلـــي :

عـــام ١٩٦٢ استهلك محليا ٢ر١٢٢ مليون بيضة

عـــام ١٩٦٦ استهلك محليا ٣ر١٩٤ مليون بيضة

وبالتالي ، فان مرونة الطلب على استهلاك البيض ، تكاد ان تكون شبه معدومة نظرا لاعتبار هذه المادة الغذائية من المواد الاساسية لدى مختلف الطبقات الاجتماعية في لبنان .

ثانيا = من الناحية التجارية

أ ـ استيراد البيض :

بعد صدور القرار ١٣٢٩ تاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ عن المجلس الاعلى للتجارة اللبنانية ، فقد اصبح استيراد البيض مقتصرا في الدرجة الاولى على تزويد صناعة الدواجن بالمواد الاولية ، اى باستيراد الاجيال الاساسية من البيض الضرورية لهذه الصناعة ،

يتضح من الدراسة المرفقة طيا ان الارقام العائدة للقيمة والوزن لاستيراد البيض قد بلغت على التوالي ٢١٠ و ١٨٠ ان بزيادة ١١٠٪ و ٨٠٪ على التوالي بالنسبة لفترة (١٩٥٣ — ١٩٥٨ = ١٠٠) .

الا ان الاستيراد قد ربط كثيرا ذلك ان الارقام القياسية بالنسبة للقيمة قد وصلت الى ٢٥ عام ١٩٦٢ ثم الى ٤ عام ١٩٦٤ ومن ثم الى ١ عام ١٩٦٥ ، ثم ارتفعت قليلا الى ٧ عام ١٩٦٦ ، ويعود سبب هذا الهبوط الى القرار الجمركي المنوه عنه اعلاه .

ب ـ تصدير البيض :

ان الاتفاقات التجارية الثنائية المعقودة بين لبنان والبلاد العربية قد شجعت كثيرا تصدير الانتاج الزراعي والحيواني على حد سواء ، وخاصة تصدير البيض لانعدام هذه الصناعة في معظم البلاد العربية حتى وقت قريب .

ونتيجة لذلك ، فقد عرف تصدير البيض ازدهارا كبيرا منذ بداية عقد الستينيات اذ وصل الرقم القياسي للوزن الى ٤/٤ر١ عام ١٩٦٥ ثم الى ٨٦ر٢ عام ١٩٦٦ ، اى ان حجم تصدير البيض في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ قد وصل الى عشرة ثم الى عشرين ضعف هذا الحجم عما كان عليه عام ١٩٥٨ .

الا انه قد حصل بعض التقلص في هذا الاتجاه التصاعدي في تصدير البيض ، وذلك لدور فتور في الاقبال على استيراد البيض اللبناني من جانب الاقطار ، نظرا للعوامل التالية :

١ ــ السياسة الاغراقية التي تقوم بها دول اوروبا الشرقية في الاسواق العربية عامة والسوق العراقية خاصة ،

٢ ــ المضاربة الغير مشروعة التي يقوم بها بعض التجار اللبنانيين ، وذلك بتصدير رقم البيض الرومانى بعد اعدائه صفة الانتاج اللبناني ، مما اثر على سمعة جودة البيض اللبناني .

٣ ــ ان الاسعار اللبنانية لتصدير البيض المصول بها حتى اواخر عام ١٩٦٧ كانت عالية ، الى ان صدر قرار وزارة الزراعة رقم ١/٤٨٢ تاريخ ٦٧/١٢/١٣ والذي بموجبه حددت اسعار التصدير بشكل معقول .

بالاضافة الى ما ورد اعلاه ، يقتضي اخذ المعطيات التالية بعين الاعتبار :

١ ــ وجود اتجاه قوي في كل من العراق والسعودية والكويت نحو تنمية صناعة الدواجن فيها وبالتالي انتاج البيض :

٢ ــ لجوء كل من ايران والعراق في تحديد شروط استيراد البيض اللبناني :

ففي ايران ،

يشترط على المصدر اللبناني الحصول مسبقا على اجازة استيراد من وزارة الزراعة في ايران .

اما في العراق ،

فقد انشأت " مصلحة المبايعات " في بغداد في ايلول ١٩٦٧ وانيطت بها مهمة استيراد البيض اللبناني وفق شروط معينة وردت بالتفصيل في الدراسة المرفقة طيا .

لكل ما تقدم ، ونظرا لان الصناعة اللبنانية للبيض قد غزت الاسواق العربية في فترة زمنية قصيرة ، يتوجب الاهتمام بهذه الصناعة والعمل على توسيع هذه الاسواق في المستقبل ، نظرا لاهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني .

× ×

ثالثا = مكتب الانتاج الحيواني واختصاصاتـــه :

١ — صلاحيات المكتـــب :

تنص المادة الثاني من القانون رقم ٦١/٥٤ ، الخاص بانشاء مكتب الانتاج الحيواني ، بان "غاية المكتب العمل على تحسين وحفظ وتسويق وتوزيع المنتجات الحيوانية والعمل على الحد من استيرادها والاسهام في تنظيم وتسهيل تصدير المنتجـات الحيوانية المحلية عند الحاجـــة . . . . . "

وتنص الفقرة ٦ من هذه المادة بان من صلاحيات المكتب ان "يسعى لتحسين طرق تسويق المنتجات الحيوانية ولتأمين الاسواق الداخلية والخارجية لهذه المنتجات ووضع حد للمضاربة غير المشروعـــة . "

الا انه يبدو ان مكتب الانتاج الحيواني لم يتمكن من تلبين صلاحياته بشكل فعال لاسباب ادارية ومالية ـــة .

اما وزارة الزراعة ، فقد اتخذت القرارات التاليـــة :

١ — قرار رقم ١/٤١٥ تاريخ ١٩٦٧/١١/٣ الذي يحظر لمدة ستة اشهر استيراد البيـــض ،

٢ — قرار رقم ١/٤٦٦ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٣ ، الذي يخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي تعبر لبنان الى معاينة صحية ، للتثبت من خلوها من الامراض وصلاحها للاستهلاك ،

٣ — قرار رقم ١/٦٦ تاريخ ١٩٦٨/٤/١٧ ، الذي اخضع للمعاينة الصحيـــة شحنات البيض التي تعبر الاراضي اللبنانية بطريقة الترانزيـــت .

ان هذه القرارات الثلاث تثبت عن وجود مشكلة خاصة بالبيض تقتضي معالجة جذرية وفعالـــة .

٢ — مشكلة تسويق البيـــض :

تنبه المسؤولون في مكتب الانتاج الحيواني لوجوب الاهتمام بتنظيم تصديـــر الانتاج الحيواني والاشراف عليه ، لوضع حد للمضاربة غير المشروعة التي يقوم بهـــا بعض التجار اللبنانيين بالنسبة للبيض كما اتضح لنا في سياق الدراسة المرفقة طيـــا .

لذلك تقدم هؤلاء المسؤولون بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٢ بمشروع تعديل قانون ٦٦/٥٤ ، مطالبين الحكومة منحهم نفس الصلاحيات الممنوحة لمكتب الفاكهة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤٨ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ ، وخاصة فيما يعود لتنظيم ومراقبة مهنة التصدير وحصر حق التعاقد مع اي بلد مستورد بموافقة مجلس الوزراء وعند الاقتضاء عقد صفقات تصدير لحساب المزارعين او المصدرين .

اما السؤال الذي لا بد من طرحه ، هو تقدير مدى نجاح مكتب الانتاج الحيواني — في حال الموافقة على مطالبهم — في تسويق الانتاج الحيواني بصورة عامة ، والبيض بصورة خاصة ، وبالتالي في التوصل الى منافسة الانتاج الاوروبي في الاسواق العربية ، ووضع حد للمضاربة الغير المشروعة .

نعتقد ان الاستجابة لهذه المطالب، يجب ان يرافقها العمل على انشاء مجلس وطني مؤلف من ممثلين عن المنتجين والمصدرين انفسهم ، يتفانى في العمل على تسويق الانتاج الحيواني ، محليا كان ام خارجيا وذلك من اجل تأمين استقرار الايرادات للعاملين في هذا القطاع ان يتوسع الاسواق الخارجية الحالية ، او في العمل على فتح اسواق خارجية جديدة ، وذلك عن طريق عقد اتفاقات تصدير متوسطة وطويلة الاجل ، بالتعاقد مع مكتب الانتاج الحيواني ، للتمكن من وضع حد للمضاربة الغير المشروعة من جهة ، ومنافسة الانتاج الاوروبي في الاسواق العربية من ناحية اخرى ، اهداف ليس باستطاعة الفرد المنتج او المصدر من تأمينها .

لكل هذه الاسباب الواردة اعلاه نقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الباب الثاني الخاص بجهاز مكتب الانتاج الحيواني ، وذلك في العمل على تأليف مجلس وطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية ، يعمل بالتعاضد والتضامن مع الجهاز التنفيذي لمكتب الانتاج الحيواني .

المشروع الاولي لانشاء :

المجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية ؛

اولا = تعريف المجلس

١ — للمجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية ، ان يضفي في نطاق اختصاصه بالصالح التجارية والصناعية ، وله حق التملك والبيع والشراء والتامين وقبول التبرعات والهبات والاقتراض والتقاضي وغيرها من الاعمال المشابهة .

٢ — يخضع المجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية ، لرقابة وزارة الزراعة .

٣ — للمجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية ، ان يقدم للحكومة بالاتفاق مع مكتب الانتاج الحيواني ، المشاريع والاقتراحات التي تؤدي الى تنمية صناعة وتجارة البيض والمنتجات الحيوانية .

ثانيا = التسجيل في المجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية :

يجري تسجيل كل من يتعاطى تجارة او صناعة البيض او خلائط من الانتاج الحيواني على الاراضي اللبنانية مواطنا كان ام اجنبيا ، شخصا طبيعيا ام معنويا في المجلس الوطني ، على ان تتوفر فيه الشروط التالية :

أ — ان يكون له مركز عمل معروف .

ب — ان يقدم اذاعة تجارية قانونية .

ج — ان يكون مقيدا في السجل التجاري او الصناعي .

ثالثا = اجهزة المجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية :

يتألف المجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية ، من الاجهزة التالية :

أ — هيئة عامة .

ب — مجلس ادارة .

١ — الاعضاء :

تتألف الهيئة العامة من جميع المشتركين المسجلين المتممين دفع الرسوم المتوجبة عليهم نحو المجلس .

٢ — مجلس الادارة :

أ — يعين ثلث اعضاء مجلس الادارة بمرسوم ، بناء على اقتراح وزير الزراعة والثلثان الآخران تنتخبهما الهيئة العامة بين اعضائها بطريق الاقتراع السري وبالاغلبية النسبية لاصوات الحاضرين الذين سددوا اشتراكاتهم السنوية .

ب — اما الاعضاء المنتخبين ، فيجب ان يتم بشكل يضمن تمثيل منتجي البيض وغيره من الانتاج الحيواني في مختلف المناطق اللبنانية تمثيلا يتناسب مع حجم الانتاج في هذه المناطق ، مع الاخذ بعين الاعتبار اعضاء التعاونيات في هذا التمثيل ، وكذلك الامر يجب ان يتم انتخاب الممثلين عن مصدري البيض وغيره من الانتاج الحيواني بالنسبة لحجم التصدير خلال السنوات الخمس الاخيرة .

اما عدد اعضاء مجلس الادارة فيمكن ان يتراوح بين ١٣ و ١٧ عضوا .

جـ — يصار الى تجديد انتخاب ثلث الاعضاء المنتخبين من الفئتين كل عام .

د — ينتخب هذا المجلس رئيسا له ، ونائبا للرئيس وامينا للصندوق من بين اعضائه ، للسهر على تنفيذ قرارات المجلس .

رابعا — صلاحيات المجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية :

١ — العمل مع مكتب الانتاج الحيواني على استقرار اسعار البيض وغيره من الانتاج الحيواني في السوق المحلية والخارجية ، وفقا لسعر الحد الادنى الممكن .

٢ — للمجلس ان يعمل على تأمين شروط العقود المتوسطة او الطويلة الاجل التي عقدها مكتب الانتاج الحيواني بعد استشارته ، مع كل من الحكومات او المؤسسات العربية ، وعلى توفير كميات التصدير من البيض وغيره من الانتاج الحيواني ، وفق المواصفات التي تم الاتفاق عليها مسبقا .

٣ — في حال تصدير البيض وغيره من الانتاج الحيواني باسعار تنافسيه يحق للمجلس بالتعاقد مع مكتب الانتاج الحيواني ، العمل على تحميل التخفيض الحاصل في اسعار التصدير ، صندوق المجلس الذي تغذيه العمولة التي يدفعها المنتجون والمصدرون لصندوق المجلس ، واذا اقتضى الامر مع مكتب الانتاج الحيواني المساهمة في ذلك .

٤ ــ للمجلس، بالتعاقد مع مكتب الانتاج الحيواني ، حق الاشراف على هذه المصانع وتحديد الكميات المرغوب في انتاجها منعا من حدوث تضخم في الانتاج يسيء الى استقرار الاسعار وذلك تحت مراقبة وزارة الزراعة وموافقتهـــا .

خامسا = اعمال المجلس الوطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية :

١ ــ يجتمع المجلس مرة كل اسبوع لتحديد الاسعار لمختلف احجام البيض ولغيره من الانتاج الحيواني ، على ضوء البيض بالغرفة في المزرعة ويعمل مكتب الانتاج الحيواني بهذه الاسعار الى ان يتم تعديلها من قبل المجلس نفسه .

٢ ــ على التعاونيات ان تتقيد بهذه الاسعار حينما تشترى من المنتجيـــن انتاجهم مباشرة على ان تعتبر منه العمولة المخصصة للتعاونية .

٣ ــ على تجار الجملة للبيض وغيره من الانتاج الحيواني ، الذين يتعاطون مباشرة مع المنتجين ، ان يتقيدوا بالسعر المحدد من قبل المجلس الوطنـــي لتسويـــق البيض والمنتجات الحيوانيـــة .

× × ×

الخلاصـــــة :

يقينا ، ان المبادرة الفردية المنظمة ضرورية للتطور الاقتصادي .

ويقينا ان على السلطات ان تعمل على توجيه وتنظيم هذه المبادرة ، لما فيه المصلحة العامة ، وبالتالي ، فليس لهذه السلطة ان تأخذ على عاتقها كل مسؤوليات القطاع الخاص الواجبة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وحيث ان في اعتقادنا بان يمكن قبوله باسم الحرية الاقتصادية ازاء بعض النشاطات لا يمكن قبوله لمجمل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وبالتالي لا بد من تنسيق هذه النشاطات والعمل على تنظيمها للحؤول دون بعضهـــا .

لكل هذه الاسباب، فقد تقدمنا بالاقتراح الوارد اعلاه ،للعمل على تنظيم النشاطات الحائدة للصناعات الحيوانية التحويلية ، وذلك في ترك المجال لاربابها في القيام بالمهام الرئيسية ، لا ان تأتي السلطات لتحل محلهم كليا في تطوير هذه النشاطات ، المهمة في الاقتصاد الوطنـــــي .

هذا واننا لنرجو ابلاغ اصحاب الحلاقة بهذه الدراســـة .

الخبير في قضايا التجارة

الدكتور توفيق بيضـــون

صناعـــــــة الدواجـــن ومشتقاتـــــها

فـــــــي

لبنـــــــــــــــان

=======

صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان

توطئـــــــة :

ان دراسة ابعاد قضية البيض وآثارها على الاقتصاد الوطني مع المدى الطويل بصورة عامة ، وعلى صعيد كل من العمالة في لبنان من جهة ، والعلاقات التجارية مع البلاد العربية من ناحية اخرى ، وما قد يترتب على هذه الآثار من محاذير ، توجب معرفة تطـــور انتاج صناعة الدواجن في لبنان في الفترة الاخيرة لعلاقتها الوثيقة بموضوع البحـث ، وذلك لكي تتضح اهمية هذه المشكلة بالذات .

تقسم الدراسة الى الفروع التالية :

الفرع الاول ـ اهمية صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان من الناحيتين الاقتصاديـــة والاجتماعية .

الفرع الثاني ـ تطور انتاج واستهلاك وتجارة صناعة الدواجن ومشتقاتها .

١ ـ الانتـــاج
٢ ـ الاستهلاك المحلي
٣ ـ التجارة الخارجية

أ ـ الاستيراد
ب ـ التصدير

الفرع الثالـــث ـ مكتب الانتاج الحيواني واختصاصاته

الفرع الاول =

اهمية صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

بدأت صناعة الدواجن في لبنان بصورة فنية علمية منذ عام ١٩٥٠ حين قام بعـض المزارعين وطلبوا ايضاحات من وزارة الزراعة تتعلق بطرق تأسيس المزارع المثالثة واصول التربية الحديثة من مختلف الوجوه الاقتصادية والفنية .

. . . / . . .

وفي عام ١٩٥٢ (١) استحدثت البعثة الفنية الاميركية الى لبنان النقطة الرابعة) برنامجا كاملا للدواجن مؤسسة لذلك محطة الابحاث الزراعية في — تربل البقاع — كان من حسن تطور صناعة الدواجن التي اصبحت صناعة حيوية بالنسبة للاقتصاد اللبناني ليس فقط لجهة انتشارها في مختلف المناطق اللبنانية فحسب ، بل انما لما اوجدته من فرص العمل امام الكثير من العاملين في القطاع الزراعي . كما يتضح من الجدول التالي (٢) :

السنة	عدد المزارع	عدد العمال
١٩٦١	٤٠٠	١٦٠٠
١٩٦٦	١٣٠٠ — ١٤٠٠	٥٢٠٠ — ٥١٠٠

يبين هذا الجدول ان عدد المزارع المنتجة للفروج والبيض والصيصان قد ازداد من ٤٠٠ وحدة عام ١٩٦١ تقريبا حوالي ١٣٠٠ — ١٤٠٠ مزرعة عام ١٩٦٦ اي انها تضاعفت حوالي ثلاث مرات ونيف خلال فترة ست سنوات .

كذلك فقد زاد عدد العاملين فيها من فنيين وعمال من ١٦٠٠ تقريبا عام ١٩٦١ الى حوالي ٥٢٠٠ عام ١٩٦٦ اي ان فرص العمل قد ضوعفت ثلاث مرات خلال فترة السنوات الست الاخيرة . باعتبار ان المعدل الوسطي من اليد العاملة لحسن سير العمل في المزرعة التي تحتوي على عشرة الاف طير ، هو اربعة اشخاص علما بان معدلات الاجور اليومية للعمال من نساء ورجال تتراوح ما بين ٤و٦ ل.ل. باستثناء الفنيين المتخصصين الذين يتقاضون معاشا شهريا قد يصل احيانا الالف ل.ل. او قد يزيد في بعض الحالات .

واستنادا الى هذه التقديرات ، فان عدد الاشخاص الذين يستمدون موارد رزقهم قد ارتفع تقريبا من زهاء ثمانية الاف نسمة الى حوالي ٢٧ الف ، اذا اعتبرنا ان كل عامل يعيل اربعة اشخاص على وجه التقريب .

---

١) — ابراهيم عكاوي ، تطور صناعة الدواجن في لبنان — وزارة الصناعة قسم الدواجن دائرة تربية الحيوان ، ١٩٦٧ .

٢) — اخذت هذه المعلومات من المهندسين السيدين سمير نعيم وابراهيم عكاوي العاملين في وزارة الزراعة ومكتب الانتاج الحيواني .

واستنادا الى ما تقدم ، يمكن القول ان صناعة الدواجن ومشتقاتها قد ساهمت الى حد كبير في تخفيف حدة البطالة المقنعة المتفشية في قطاع الزراعة .

ومن باب الايضاح ، نورد هنا ان هذه المزارع تنقسم الى فئتين متعادلتين اولهما متخصصة في انتاج بيض التفقيس ولحم الدايز ، وقد بلغ انتاجها عام ١٩٦٦ ، ٢٢ مليون دايز والثانية متخصصة في انتاج بيض الاستهلاك ، وقد بلغ انتاجها عام ١٩٦٦ ، ٤٧٧ر٥ مليون بيضة ، وفي عام ١٩٦٧ ، ٥٧٥ مليون بيضة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الدراسة المفصلة عن حساب القيمة المضافة لهذه الصناعة والمرفقة طيا (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ١) ، تبين لنا اهمية هذه الصناعة الحديثة العهد في لبنان والتي لم يتجاوز عمرها السنوات العشر .

ومن الملحق (رقم ١) ، يستنتج ما يلي :

١ — ١ ان مجموع قيمة الانتاج القائم لعام ١٩٦٦ بسعر المزرعة قد بلغ حوالي ٥٤ مليون ليرة لبنانية .

١ — ٢ ان مجموع قيمة المبيعات الاجمالية لعام ١٩٦٦ حسب اسعار البيع بالجملة قد بلغت حوالي ٨٢ر٥ مليون ل.ل . تم تصريف هذه المبيعات على النحو التالي :

	بملايين الليرات
أ — مجموع قيمة الاستهلاك المحلي	٥١ر٢
ب — مجموع قيمة الاستهلاك الصادرات	٣١ر٣
المجموع	٨٢ر٥ ل.ل

١ — ٣ اى ان القيمة المضافة القائمة بالاسعار الجارية لصناعة الدواجن ومشتقاتها لعام ١٩٦٦ ، قد بلغت حوالي ٦ر٢٨ مليون ليرة لبنانية .

١ — ٤ فاذا ما استثنينا المجموع الاجمالي لقيمة استهلاك المعدات والمنشآت البالغة حوالي ٤ر٣ مليون ل.ل من القيمة المضافة القائمة عام ١٩٦٦ .

١ — ٥ توصلنا الى معرفة القيمة المضافة بالاثمان الجارية لعام ١٩٦٦ لهذه الصناعة والتي بلغت حوالي ٢ر٢٥ مليون ليرة لبنانية .

هذه القيمة المضافة هي نتيجة للتفاعل بين عوامل الانتاج اى بين الراس المال والعمالة .

ومن المفيد اجراء مقارنة بين القيمة المضافة من جهة ، وكل المشتروات واجور العمالة من ناحية ثانية .

٢ — ١ اما العمالة اى الاجور والرواتب = فان نصيبها عام ١٩٦٦ قد بلغ حوالي ٨ر٢ مليون ل.ل .

وهذه الاجور تمثل بالمائة من القيمة الصافية ،اى ان كل ليرة لبنانية من هذه القيمة المضافة توزع ٦٨ ٪ للمنتجين والى ٣٢ ٪ للاشخاص العاملين في هذه الصناعة .

٢ — ٢ ولزيادة الايضاح ،فان نسبة قيمة الاجور الى مجموع المبيعات كانت عام ١٩٦٦ حوالي ١٠ ٪ اى انه اصل كل ليرة لبنانية من المبيعات كان نصيب العمالة منها ١٠ غ.ل .

٢ —٣ وكذلك فان المشتريات الداخلية في الصناعة بالنسبة للمبيعات عام ١٩٦٦ ، وقد بلغت ٦٥ بالمئة .

٢ — ٤ وهكذا ،فيستدل من الفترتين الواردتين اعلاه ،ان ٧٥ ٪ من المبيعات مخصصة للمشتريات والعمالة ،وما تبقى اى ٢٥ ٪ يعود للمنتجين .

ثم اذا ما وزعنا نشاطات هذه الصناعة من الجهة الجغرافية وفقا للمعلومات المستقاة من وزارة الزراعة ،لتبين لنا ان محافظة البقاع تلعب دورا رئيسيا في تأوير هذه الصناعة ومشتقاتها في لبنان ،ذلك ان :

٥٥ بالمئة من الانتاج يعود لمحافظة البقاع .
٣٥ " " " " " جبل لبنان .
١٠ " " " " لمحافظتي الشمال والجنوب .
١٠٠
====

ولتقدير مدى اهمية هذه الصناعة في القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي في الفترة الواقعة بين ١٩٥٦ — ١٩٦٥ ،يتضح من الجدول رقم ١) ان نسبة قيمة انتاج هذه الصناعة بالنظار لمجموع المنتجات الحيوانية ،قد ضعف من ٣ر٥ ٪ عام ١٩٥٦ / ٦١ الى ٧ ٪ عام ١٩٦٥ في حين ان زيادة نسبة مجموع المنتجات الحيوانية لم ترتفع الا من ٣٦ر٤ ٪ عام ١٩٥٦/ ٦١ الى ٦ر٣٩ ٪ عام ١٩٦٥ اى ان هذه الزيادة لم تتعد نسبة ٣ر٢ ٪ خلال الفترة المستعرضة بين ١٩٥٦ — ١٩٦٥ .

ان هذه الصناعة الحديثة التي بدأت من لا شيء تقريبا قد عرفت اتجاها تصاعديا مستمرا في فترة السنوات العشرة الاخيرة تستدعي الانتباه والاهتمام الكليتين ولا ادل على ذلك مما يعطيه الجدول (رقم ٢) .

الحصة النسبية لكل نوع من المنتجات في القيمة الاجمالية
للانتاج الزراعي ١٩٥٤ — ١٩٦٥

النـــــوع	الموفورات الصافيـــــة (١)					
الاعـــــوام	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	٦١/٥٦ ١٩٤٥/٥٦
مجموع المنتجات النباتيـــة .	٦٠ر٤	٥٨ر٧	٥٧ر٣	٥٨ر١	٦٣ر٨	٦٣ر١ ٦٦ر٠
منتجات الالبان	٩ر٤	٩ر٧	٨ر٧	٨ر٢	٧ر٦	٨ر٠ ٦ر٠
البيـــــض	٢ر٦	٢ر١	١ر٦	٢ر٠	١ر٩	١ر٥ ١ر٥
لحوم الدواجن	٤ر٤	٣ر٩	٣ر٤	٣ر٧	٢ر٣	٢ر٠ ٠ر٨
اللحوم الاخـرى	٢١ر٣	٢٣ر٤	٢٦ر٤	٢٥ر٩	٢٢ر٧	٢٣ر١ ٢٣ر٠
منتجات اخـرى حيوانيـــة	١ر٩	٢ر٢	٢ر٣	١ر٦	١ر٧	١ر٣ ٢ر٧
مجموع المنتجات الحيوانيـــة	٣٩ر٦	٤١ر٣	٤٢ر٧	٤١ر٤	٣٦ر٢	٣٦ر٤ ٣٤ر٠
المجموع العـام	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠ ١٠٠ر٠

العائد للارقام القياسية للمنتوجات والموفورات الزراعية (مع اعتبار ان عـام ١٩٥٤ / ٥٦ = ١٠٠) اذ ان يبين ان هذه الارقام القياسية للمنتجات قد ارتفعت تباعا من ١٢٥ و ٢٦٤ لكل من البيـ ولحوم الدواجن في اعوام ١٩٥٩/٦١ الى ٢٥٥ و ٨٠٣ على التوالي في عام ١٩٦٥ ان ان انتاج البيـ قد ضعف في حين ان انتاج الدواجن قد ارتفع ثلاث مرات خلال هذه الفترة المستعرضة .

وبعبارة اخرى فان انتاج البيض عام ١٩٦٥ زاد بنسبة ١٢٠٪ عام ١٩٦٥ عما كان عليه عام ١٩٥٩/٦١ وان انتاج لحوم الدواجن قد زاد بنسبة ٥٠٩٪ عام ١٩٦٥ عما كان عليه عام ١٩٥٩/٦١ .

ولو قارنا هذا التطور بنسبة الاسعار مثلا لتبين لنا ان الزيادة لم تتعد نسبة ٢٣٪ عام ١٩٦٥ عما كانت عليه عام ١٩٥٩/٦١ .

(١) تساوي الموفورات : الانتاج + الاستيراد ـ التصدير ـ الاستهلاك للتغذية والبـــذار .

ولا شك ان امكانية التحكم في هذه الصناعة لعدم خضوعها للاحوال الجوية كما هو الحال بالنسبة لزراعة الاثمار ، كان من العوامل المؤثرة في تطوير صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٦/٦١ — ١٩٦٥ .

جـــــدول رقـم ٢

الارقام القياسية للمنتجات والموفورات الزراعية (٢)
(الاساس ١٩٤٥/١٩٥٦ = ١٠٠)

الاعـــوام	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٥٦/٦١
النـــوع	الموفـــورات					
مجموع المنتجات النباتية	١٤٦	١٤٢	١٣٣	١٣١	١٢٠	١١٦
منتجات الالبان	٢٥٦	٢٤٥	٢٢٤	١٩٨	١٧٦	١٥٦
البيـض	٢٥٥	٢٣٤	٢٠٠	١٨٥	١٦٦	١٢٥
لحوم الدواجن	٨٠٣	٧٤٣	٦٥٧	٥٤٣	٤٢٠	٢٩٤
اللحوم الاخرى	١٥٧	١٦٣	١٦٥	١٥٧	١٣٦	١٢٥
مجموع اللحوم	١٧٦	١٨٤	١٨٢	١٧١	١٤٥	١٢٦
منتجات اخرى حيوانية	١٢٠	١٢١	١١١	٩٨	٧٠	٥٥
مجموع المنتجات الحيوانية	١٩١	١٩٢	١٨٥	١٧٠	١٤٦	١٢٨
المجموع العام للمنتجات الزراعيـــة	١٦١	١٥٦	١٥٠	١٤٤	١٢٩	١٢٠

(٢) وضعت الارقام القياسية للانتاج على اساس الكميات الاجمالية مقدرة بالاسعار المتوسطة لدى المزارع خلال السنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤
وضعت الارقام القياسية للموفورات بالاسعار المتوسطة لدى المزارع وباسعار الاستيراد خلال السنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤

ان هذا الرقم القياسي هو المتوسط المتحرك لثلاث سنوات . اما في سنة ١٩٦٥ فهو المتوسط المتحرك لسنتين فقط ، وذلك لعدم توفر المعلومات العائدة لسنة ١٩٦٦ .

المصدر : وزارة الزراعـــة

ولا بد من التنويه هنا الى ان النشاطات الجانبية التي اوجدتها صناعة الدواجن في كل من القطاعات الاقتصادية الثلاث :

اولا — في القطاع الزراعي = نشطت زراعة مركبات العلف نشاطا كبيرا

ثانيا — في القطاع الصناعي : ازدهرت صناعة المعدات الخاصة بمزارع الدجاج البياض ودجاج لحم الماير .

ثالثا — في قطاع التجارة والخدمات : نشطت الايدي العاملة المحلية في نقل هذا الانتاج للاسواق الداخلية ، وانتشرت المطاعم المتخصصة لبيع الفروج .

كذلك فقد تطورت حركة التصدير نحو البلدان العربية لتصريف انتاج هذه الصناعة .

كل هذا التطور كان له اثر المفاعل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحافظات اللبنانية بصورة عامة ، وعلى الاخص في محافظتي البقاع وجبل لبنان .

==========

الفـــــرع الثانـــــي :

تطـور انتاج واستهلاك وتجارة صناعـــة الدواجـن ومشتقاتهـــا .

البنـــــد الاول

الانتـــــــاج

تفيد الاحصاءات المستقاة من وزارة الزراعة ان انتاج هـــذه الصناعة (من صيصان ولحم طيـر وبيـض) قد عرف ازدهارا كبيرا في السنـــوات الاخيرة نتيجة للطلب المتزايد على استهلاك هذا الانتاج في السوق المحلـــي نظرا للعوامل التالية :

أ ـ استقرار الاسعار على مستوى هو في متناول مختلـــف الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود . كما سيتضح لدينا في سياق هذا البحث.

ب ـ تحسن مرونة العرض الوطني للتصدير (التي تتأثر بمرونة الطلب الوطني لسلع التصدير) ، ازاء ما يقابلها في الاسواق الخارجية من مرونة الطلب على الاستيراد ونخص بالذكر هنا الاسواق العربية التي تأثرت الى حد كبير بالسياسة الاغراقية التي اتبعتها دول اوروبا الشرقية وبعض التجار اللبنانيين ، كما سنرى فيما بعد .

جـدول رقم ٣ ــ تطور الانتاج في حقل صناعة الدواجن ومشتقاتها للاعـــوام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ بملايين الوحـدة (١)

السنـــة	بيـــض	صيصـــان	فـروق
١٩٦٢	٩٨ر٥	١١ر٠	٩ر٣
١٩٦٣	١٢٠ر٠	١٢ر٩	٩ر٥
١٩٦٤	٢٠٤ر٠	١٧ر٥	١١ر٢
١٩٦٥	٣٠٢ر٨	٢٠ر٠	١٢ر٧
١٩٦٦	٤٧٧ر٥	٢٢ر٠	١٣ر٥
١٩٦٧	٥٧٥ر٣	٢٠ر٢	١٢ر٢

من الممكن ان يستخلص من الجدول الوارد اعلاه، ان انتاج البيـــض ضعف حوالي ست مرات خلال السنوات الاخيرة، في حين ان انتاج الصيصان لـــم يزدهر الا بمثابة الضعفين عام ١٩٦٦ نسبة لعام ١٩٦٢.

ولا شك بأن التفاعل بين العرض والطلب لا يمكن ان يأخذ مداه على وجهه السليم والامثل في ظل النظام الاقتصادي الحر، ان لم تقم السلطات المحلية بدورها في الحد من تطرفات هذا التفاعل ان في مراقبة الاسعار وحماية المستهلك من الاحتكارات المختلفة، وان في تشجيع التصدير سواء اكان ذلك في ايجاد اسواق خارجية جديدة، او في منح مساعدات منشطة له.

(١) : المصـــدر : وزارة الزراعة ــ دراســة المهندس ابراهيـــم عكـــاوي.

ولعل اكبر دليل على ذلك ، ان انتاج البيض مثلا قد ضوعف في عام ١٩٦٣ (الجدول ٣) بعد ان اطمأن المنتجون الى فعالية الحماية الجمركية التي اتبعتها السلطات وذلك بفرضها رسما جمركيا (١) قدره قرشين على البيضة المستوردة علاوة على الحد الادنى للرسم الجمركي والذى هو ٣٥٪ من اصل القيمة . فكان لهذا القرار اثره الحسن على انتاج البيض الذى استمر في تضاعف مستمر حتى العام الفائت. والذى من الممكن تلمس اثارة الحسنة على صعيد كل من الاستهلاك والاستيراد والتصدير .

الا انه لا بد من القول بأن الرسم الجمركي المفروض على استيراد هذا الصنف قد شجع كثيرا تطوير هذه الصناعة ، للحماية التي عرفتها من كل منافسة خارجية لان استيراد البيض كاد ان يقتصر منذ ذلك التاريخ على الانواع الاساسية للحصول على الدجاج البياض .

---

(١) — قرار المجلس الاعلى للجمارك اللبنانية رقم ١٣٢٩ — ٢٠ آذار ١٩٦٣

البنـــد الثانـــي

الاستهـــلاك المحلـــي

عرف الاستهلاك المحلي لمنتجات صناعة الدواجن تطورا هاما نتيجة لعدة عوامل نذكر اهمهـــا :

١ — انخفاض سعر الفروج بالمفرق بنسبة اربعين بالمئة مما كان عليه عام ١٩٥٦ (اذ انه في هذا العام كان كيلو الفروج يساوى ٥٠٠ غ.ل. ، في حيـن انه منذ عام ١٩٦١ فقد هبط السعر الى ٣٠٠ غ.ل. نتيجة تحســـن الانتاج وانخفاض كلفته .

٢ — غلاء اسعار كل من لحم الماشية ، والسمك واستقرارها على مستويات عالية ، كان من نتائجها لجوء قسم كبير من الطبقات اللبنانية العاملة ذات الدخل المحدود ، في الاستعاضة عنها بلحم الدجاج لانخفاض سعره ، وذلـــك كما سيتضح لنا من دراسة مرونة الطلب على هذه الاصناف .

٣ — تسهيل عمليات تسويق انتاج صناعة الدواجن ومشتقاتها نتيجة انشـــاء المطاعم المتخصصة في بيع الفروج في مختلف البلاد ، الامر الذى ساعـــد على وضع هذا الانتاج في متناول مختلف الطبقات الاجتماعية .

وعلى الاجمال ، يمكن القول ان الاستهلاك المحلي لم يزداد فقط بالنسبة للحم الطير فحسب ، بل انما تعداه ايضا للبيض كما هو مفصل في الجدول التالي .

وقد تراوح سعر البيضة الواحدة بالمفرق وفقا لاخر الاحصاءات المتوفرة من وزارة الزراعة ،كما يلـــي :

السنـــــــة	معدل السعر للحجم الصغير	معدل السعر للحجم الوسط والكبير
١٩٦٥	٥ر١١	١٢ر٨٠
١٩٦٦	٦ر٢٣	١٢ر٩٧
١٩٦٧	٦ر٤٨	١٣ر٠٢

اى ان معدل سعر البيضة الواحدة بالمفرق من مختلف الاحجام هو ٩ر٦ غ.ل. لفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٧ .

هذا مع العلم بان لبنان يستورد العلف المركز للدجاج من اوروبا عامـــة والولايات المتحدة بصورة خاصة ،الامر الذى يسمح بالقول بان مجال تخفيض معـــدل سعر الكلفة لانتاج البيضة امر ممكن تحقيقه اذا ما توفرت العناصر الاساسية لتحضيـــر العلف .

وهذا امر على جانب كبير من الاهمية ليس فقط على الصعيد الاقتصـادى فحسب. بل انما لا بد من العمل لتحقيقه لتحسين مستوى المعيشة لدى الـطبقـة العاملة ذات الدخل المحدود ،علاوة على اهميته من ناحية التجارة الخارجية نظرا للمنافسة الدولية على الاسواق العربية .

اما اهمية صناعة الدواجن ومشتقاتها بالنسبة للاستهلاك المحلي ،فيمكن قياسها استنادا الى مرونة الطلب على منتجات هذه الصناعة وغيرها من المواد الغذائية كما يبينها الاستقصاء الذى قامت به مديرية الاحصاء المركزى لعام ١٩٦٦ . (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ٢)

ومن الوجهة الاقتصادية ، يمكن تعريف مرونة الطلب في السوق المحلية بانها قوية او ضعيفة اذا كنت الكمية المطلوبة تزداد بسرعة او ببطء نتيجة انخفاض معين في السعر ، وتقل بسرعة او ببطء نتيجة ارتفاع معين في السعر .

ولايضاح ما تقدم ، يمكن القول في حال قياس المرونة حسابيا ما يلي :

أ ـ اذا كان قياس المرونة اقل من الواحد ، فان الطلب تكون جامدة ، اى انها تزداد بنسبة اقل من نسبة انخفاض السعر ، وبالتالي فهي لا تتجاوب مع ارتفاع السعر ، اما المدفوعات فانها تقل حينما يهبط السعر ، وتزداد في حال ارتفاعه .

ب ـ اما اذا كان قياس المرونة يفون الواحد ، فان الطلب تكون مرنة اى انها تزداد بنسبة اكثر من نسبة انخفاض السعر ، وبالتالي فهي تتجاوب مع انخفاض السعر ، اما المدفوعات فانها تزداد حينما يهبط السعر ، وتقل في حال ارتفاعه .

جـ ـ اما اذا كان قياس المرونة يعادل الواحد ، فان الاستهلاك العام يبقى على وضعه بصورة مستقرة دون ان يتأثر بتغير السعر .

ولدى الاطلاع على ـ الملحق رقم ٢ ـ الخاص بمرونة الطلب للمواد الغذائية ، يمكن اعتماد التحليل التالي :

أ ـ ان مرونة الطلب على لحم الضأن والعجل التي تقل قيمتها من الواحد والتي هي على التوالي (٠ر٥٨) و (٠ر٧٤) ، ان هذه الطلب جامدة اى انها لا تتأثر بتغير السعر لهذه المواد الغذائية .

وعلى ضوء هذا الشرح ، يمكن القول بان هذه المرونة تدل على ان لحم الضأن والعجل يؤلفان مادة غذائية اساسية بالنسبة لكل الطبقات الاجتماعية ، بالرغم من ان اسعارها عالية نسبيا نظرا لان معظم الماشية تستورد من الخارج .

ب ـ اما الاسماك على نوعيها الاول والثاني والسمك المجلد ،فان مقياس مرونة الطلب يتجاوز الواحد ليصل الى (٤٫٦٢) و (٤٫٧٢) من حيث القيمة والكمية ، وهذا دليل على ان هذه المادة الغذائية لا زالت تعتبرها معظم الطبقات الاجتماعية ،مواد غذائية كمالية نظرا لغلاء اسعارها استنادا الى ذلك ، فان الطلب على هذه الاصناف مرنة للغاية اى انها تزداد بنسبة اكثر من نسبة انخفاض السعر ، وهذا يعني ان استهلاك السمك يزداد حينما تهبط الاسعار ،وعلى العكس فان استهلاكه يخف حينما ترتفع الاسعار .

جـ ـ وبالمقارنة ،نرى ان الفروج والدجاج ذات مرونة توازى مقياسها الوحدة او يفوقها بقليل على التوالي (١٫٢٣) و (١٫٠٠٤) للقيمة و (١٫١٦) و (١٫٠٩) للكمية . وهذا يعني بان مجموع استهلاك هذا الصنف لا يتغير كثيرا مع تغيير الاسعار ، لقيامه بسد حاجة استهلاك اللحوم كالسمك بصورة دائمة ،ولحم الماشية بعض الاحيان ،وبالتالي فان هذا الصنف يعتبر وسيلة للتعويض عن المواد الغذائية الكمالية ذات التركيب العضوى المشابه له .

الا انه لا بد من التنويه هنا الى اهمية الدور الذى تلعبه العادة المتأصلة عند المستهلك في هذا المجال . ذلك ان لحم الفروج كان حتى فترة قصيرة اى منذ بداية عقد الستينيات من المواد الغذائية الكمالية نظرا لارتفاع سعره آنذاك ، الا ان تطور صناعة الدواجن قد ساهمت الى حد كبير في تخفيض سعره بمعدل ٤٠٪ كما رأينا سابقا ،حتى تمكنت فئات عديدة من استهلاكه ،ولكن الفترة الزمنية لا زالت قصيرة حتى يتحول هذا الصنف الى اعتباره مادة غذائية اساسية لدى المستهلك الذى لا يزال ينظر هذه النظرة الى لحم الضأن والمجل باعتبارها اقدم المواد الغذائية المعروفة لدى مختلف الطبقات الاجتماعية .

د — اما مرونة الطلب على البيض، فان استقصاء مديرية الاحصاء المركزي يبين انها ذات مقياس يقل عن الوحدة اى انها (٠ر٦٥) و (٠ر٥٨) على التوالي لكل من البيض البلدي و المستورد . وهذا دليل على ان الطلب على هذا الصنف جامدة وبالتالي فلا تتجاوب مع ارتفاع السعر، لا بل فان الاستهلاك لن يخف في حال ارتفاع السعر، نظرا لكون هذه المادة الغذائية تعتبر اساسا في تغذية الطبقات المتوسطة والفقيرة على حد سواء .

د — ولو اخذنا مثلا مرونة الطلب على الخبز العربي لوجدنا انها جامدة للغاية اذ ان مقياس القمية العائد لها لا يعدو (٠ر٠٩٠) ذلك لان الخبز يعتبر مادة غذائية اولية لا يمكن الاستعاضة عنها مهما كانت الاسعار .

واستنادا لما تقدم يمكن الخلوص الى القول بان اعتماد الاستقصاء الذي قامت به مديرية الاحصاء المركزي، هو امر ضروري لتحسين المستوى المعيشي في لبنان وذلك بتخفيف اكلاف هذه المعيشة، الامر الذي لا بد منه، لا سيما اذا اخذنا بعين الاعتبار بان الدواجن ومشتقاتها هي صناعة لبنانية متطورة، في حين ان طرق استغلال الثروة الحيوانية البحرية لا زالت بدائية، بالاضافة الى ان معظم الانتاج الحيواني يستورد للبنان .

هذه المعطيات تحتم ضرورة العمل على التخفيض اكلاف صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان لاهميتها الغذائية من جهة، والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية .

البند الثالث

التجارة الخارجية

عرفت صناعة الدواجن ومشتقاتها في لبنان ازدهارا مطردا انعكس على صعيد التجارة مع البلدان العربية منذ بداية عقد الستينيات (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ٣) ولتفهم اهمية هذا النشاط التجاري ، لا يسعنا الا دراسة عناصر التجارة الخارجية في قسميها الاستيراد والتصدير .

١ـ الاستيراد

كان هدف استيراد منتجات صناعة الدواجن حتى آذار من عام ١٩٦٣ ، هو تلبية الطلب المحلي للاستهلاك ، الا انه بعد صدور القرار رقم ١٣٢٩ تاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣ عن المجلس الاعلى للجمارك اللبنانية ، فقد اصبح الاستيراد مقتصرا في الدرجة الاولى على تزويد صناعة الدواجن بالمواد الاولية للانتاج أي باستيراد الاجيال الاساسية من البيض والصيصان الضرورية لهذه الصناعة .

لهذا فقد تأثرت حركة الاستيراد كثيرا نتيجة للحماية الجمركية من ناحية ، وازدهار الانتاج لتلبية الطلب للاستهلاك المحلي من جهة ثانية .

ومن الملحق رقم ٣ (الجداول رقم ٣ـ١ و ٣ـ٢ و ٣ـ ٣) يتبين الانخفاض المستمر الذي عرفته استيراد الدواجن ومشتقاتها ، والتي سنستعرضها كل على حدة :

اولا = البيـــــض

يتضح من الجدول (٣ـ١) الخاص باستيراد البيض ، انه في عام ١٩٦١ بلغت الارقام القياسية العائدة للقيمة وللوزن على التوالي ٢١٠ و ١٨٠ أي بزيادة ١١٠٪ و ٨٠٪ على التوالي بالنسبة للفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ = ١٠٠) . ومن الممكن تفسير هذه الزيادة السريعة الى ان صناعة الدواجن قد عرفت في هذا العام انتشارا كبيرا نتيجة تكاثر المزارع ، وبالتالي فقد ازدادت الحاجة على طلب المواد الاولية الضرورية لها من جهة ومن جهة ثانية الاستيراد من دول اوروبا الشرقية والدانمارك بأسعار رخيصة .

ولعل اصدق تفسير لهذا الهبوط ، يعود الى ازدهار صناعة الدواجن وبالتالي سد حاجات الاستهلاك في السوق المحلية ، ذلك ان قيمة الاستيراد التي بلغت بالارقام المطلقة مليون و ٣٠٠ الف ل٠ل عام ١٩٥٩ ، قد هبطت الى ٨٠٠ الف ل٠ل أي النصف تقريبا ، والتي اقتصرت على اغلب الظن على الدجاج البياض المعروف باسم

ثالثا = الطيور الدواجن المذبوحة

واستطرادا ، فان نفس العوامل قد اثرت ايضا على استيراد الطيور الدواجن المذبوحة ، التي عرفت حتى عام ١٩٦٠ صعودا مستمرا وصل الرقم القياسي للقيمة الى ٤٧٧ في هذا العام بالنسبة لفترة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ = ١٠٠) ٠

الا ان هذا الرقم القياسي قد بدأ بالهبوط تدريجيا منذ عام ١٩٦١ الى ان بلغ الصفر تقريبا عام ١٩٦٦ ٠

ان هذا الهبوط في الاستيراد ثم انعدامه يعود ولا شك الى تطور وازدهار صناعة لحم الطير الذى عرفته الصناعة اللبنانية ، وبالتالي في تمكنها من تلبية الطلب المتزايدة في السوق المحلية ، أى ان قيمة الاستيراد لهذا الصنف بالارقام المطلقة قد زادت على مليون ل٠ل عام ١٩٦٠ ثم هبطت الى مئتي ل٠ل عام ١٩٦٦ ٠

اذا يمكن القول ان ما يبرر حركة الاستيراد المتبقية هو ان الاصناف المستوردة تشكل "الجيل الام" والمواد الاولية لصناعة الدواجن في لبنان ، نظرا لجودة هذه الاصناف والمستوردة في غالب الاحيان من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الاولى ٠

لذا فمن الممكن اعتبار الاستيراد المستمر مقتصرا بدرجة اولى على تطوير صناعة الدواجن ومشتقاتها ، وبالتالي لا يدخل في الاستهلاك المحلي والتصدير الا بعد استثماره الصناعي ٠

ب ـ التصديـــــــر

ان الازدهار الذى عرفته صناعة الدواجن و مشتقاتها قد ساهم الى حد كبيـــر في سد حاجات الاستهلاك المحلي كما رأينا سابقا ، ودفع بعد ذلك الى التطلع نحـو اسواق خارجية ، و بصورة خاصة الاسواق العربية لقربها من جهة ، ولانعدام هذه الصناعة فيها حتى وقت قريب من ناحية اخـرى ٠

ولا ريب في ان الاتفاقات التجارية المعقودة بين لبنان و البلاد العربية ، قـــد شجعت كثيرا على تصدير انتاج هذه الصناعة خلال الاعوام السبع الاخيرة كما يتبين مـــن الملحق رقم ٣ (جداول ٣ـ٤ و ٣ـ٥ و ٣ـ٦) ٠

ذلك ان العناية الفنية الفائقة في الانتاج قد فتحت لهذه الصناعة الحديثـــة في لبنان اسواقا خارجية شجعت على التصدير بشكل يدعو الى المحافظة على هذا الاتجاه الصعودى في التصدير و العمل على دفعه بصورة مستمرة ، كما سنتبين ذلك في ما يلي :

اولا = البيـــــض

يتبين من الجدول (٣ـ٤) ان الارقام القياسية العائدة للوزن و الخاصـــــة بتصدير هذا الصنف الذى لم يزداد الا ٦٦٪ عام ١٩٥٩ بالنسبة لفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ = ١٠٠) ٠ قد عرف ازدهارا كبيرا منذ بداية عقد الستينيات الى ان وصـــل الرقم القياسي الى ٤٧٤ / ١ عام ١٩٦٥ ثم الى ٢٥٠٨٦ عام ١٩٦٦ ، أى ان حجـم تصدير البيض في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ قد وصل الى عشرة ثم الى عشرين ضعف هـــذا الحجم عام ١٩٥٩ ٠

ثانيا = الطيور الدواجن

يتبين من الجدول (٣ـ٥) ان تصدير الطيور الدواجن قد عرف ازدهـــارا مماثلا للبيض ، اذ بلغ الرقم القياسي لحجم الوزن المصدر عام ١٩٦١ ، ١٧٥ ، لم يفتـأ في ازدياد مستمر حتى بلغ عام ١٩٦٥ ٢٥٨٨٠ بالنسبة لفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ = ١٠٠) أى ان حجم تصدير هذا الصنف قد وصل الى ما يزيد على عشرين ضعف حجـم التصدير في عام ١٩٦٢ ٠

ثالثا = الطيور الدواجن المذبوحة

واستطرادا فان الجدول (٣—٦) يبين ان حجم تصدير هذا الصنف وفقا لارقام القياسية الخاصة بالوزن قد ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٥٨ باعتبار فترة (١٩٥٢—١٩٥٨ = ١٠٠) ولم يفتأ في ازدياد مستمر حتى بلغ عام ١٩٦٥ رقما قياسيا مقداره ١٤٦٥٥ ومن ثم في عام ١٩٦٦ وصل الى الرقم ٤٠٧١٤ أى ان حجم تصدير هذا الصنف قد وصل الى اكثر من عشرة امثاله في عام ١٩٦٥ واكثر من اربعين ضعفا في عام ١٩٦٦ بالمقارنة لعام ١٩٥٨ .

الا انه لا بد من التوقف قليلا لدراسة الصادرات بالوحدات من منتجات صناعة الدواجن لفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٧ ، وذلك وفق آخر الاحصاءات المتوفرة من وزارة الزراعة والمدرجة أدناه :

جدول رقم ٥ — الصادرات بمختلف الوحدات (١)

السنة	سيمان	بيض	فروج
١٩٦٢	٠٠٧٠٠	١٤٠١	٠٠٠٨٠
١٩٦٣	١٠٥	٢٧٠١	٠٠١٣٨
١٩٦٤	٣٠٦	٥٢٠١	٠٠١٠١
١٩٦٥	٥٠١=	٨٧٠٣	٠٠١٦٥
١٩٦٦	١٠١	٢٥٦٠٥	٠٠٦٨٧
١٩٦٧	٤٠٥	٢٦٢٠٦	٠٠٧٣٤

(١) الارقام مدورة للوحدة

ويستنتج من الجدول اعلاه ، ان التصدير عام ١٩٦٣ ، بلغ ضعف ما صدر عام ١٩٦٢ من سيمان وبيض ، وان هذا الاتجاه التصاعدي في التصدير قد وصل الى :

* ستة اضعاف في عام ١٩٦٦ بالنسبة لما صدر من النبيذ سنة ١٩٦٢
* خمسة اضعاف في عام ١٩٦٦ بالنسبة لما صدر من الفرن عام ١٩٦٢
* تسعة اضعاف في عام ١٩٦٦ بالنسبة لما صدر من البيض عام ١٩٦٣

والذي يسترعي الانتباه هنا — بالنسبة للبيض موضوع هذا البحث — ان عام ١٩٦٧ قد عرف فتورا في هذا الاتجاه التصاعدي في تصديره .

ولا بد من التوقف عند هذه الظاهرة المثيرة للتساؤل لتناقضها مع ما تعطيه مجمل احصاءات التجارة الخارجية الواردة اعلاه ، من انطباع حسن ، ذلك ان حدوث مثل هذا الفتور في تصدير البيض قد نتج عنه عدة عوامل اهمها العوامل التجارية البحتة التي تعود في اغلب الاحيان الى السياسة الاغراقية التي اتبعتها دول اوروبا الشرقية وبعض التجار اللبنانيين في اسواق البلاد العربية ، وذلك بتصدير هؤلاء التجار — عن طريق الترانزيت — لهذه الاسواق ، البيض الاحمر المستورد من رومانيا ، وبأسعار تنافسية وذلك بعد اعطائه صفة الانتاج اللبناني الامر الذي اضر الضرر بسمعة جودة الانتاج الوطني ، وبالتالي ادى الى فتور الاتجاه التصاعدي لتصدير البيض الذي لم يتعد ٢٪ عام ١٩٦٧ بالمقارنة مع عام ١٩٦٦ الذي بلغت فيه زيادة التصدير نسبة ٢٠٥٪ بالنسبة لعام ١٩٦٥ ، في حين ان نسبة زيادة تصدير الفرن بلغت ٦٪ عام ١٩٦٧ بالمقارنة مع عام ١٩٦٦ .

ولا شك في ان هذا التقلص في الاتجاه التصاعدي لتصدير البيض عام ١٩٦٧ ، لا يمكن تعليله موضوعيا لعدم توفر المعلومات الخاصة بعام ١٩٦٨ ، الا انه من الواجب ذكره في هذا الصدد ان مصلحة الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة قد اجرت تحقيقين على البيض الروماني الموجود خارج المنطقة الحرة من مرفأ بيروت من جهة ، وعلى ذلك الموجود في براد ات سلامة من ناحية ثانية ، وذلك في كانون الاول ١٩٦٧ وآذار ١٩٦٨ على التوالي — ما يفيد عن اهمية تجارة الترانزيت للبيض واثرها على الانتاج اللبناني .

ومن الاطلاع على التحقيقين المرفقين طيا ، لا يبقى هنالك من مجال للتحدث عن بلوغ الاسواق العربية حالة التشبع من هذه المادة الغذائية الاساسية تفسيرا للتقلص الحاصل في تصدير البيض اللبناني ، خاصة وان معدل نمو السكان لم يتغير في هذه البلاد .

الا ان الذي يثير الاهتمام ، هو تقلص رواج الصادرات اللبنانية من البيض في السوق العراقي ، الذي استورد عام ١٩٦٦ بحوالي ١٠٥٦ (١) مليون جنيه استرليني ، بلغ مجموع ما استورده من لبنان في هذا العام حوالي ١٠٥٢ (١) مليون جنيه استرليني ، أي ان نصيب ما استورده من لبنان من مجموع ما استورده العراق من البيض بلغ ٩٦٪ عام ١٩٦٦ .

اما في عام ١٩٦٧ ، فقد هبط مجموع ما استورده العراق من البيض الى ١٥١٥ (١) مليون جنيه استرليني ، كانت قيمة البيض المستورد من لبنان حوالي ٧٧٣ الف جنيها ، أي ان نسبة ما استورده من لبنان من مجموع ما استورد من البيض في هذا العام بلغ ٦٧٪ ، وبالتالي فقد حدث انخفاضا نسبته ٢٩٪ في عام ١٩٦٧ بالنسبة لعام ١٩٦٦ .

ومسألة تفسير هذا الانخفاض في تصدير البيض الى العراق ، لا تعود فقط الى السياسة الاقراقية التي اتبعتها دول اوروبا الشرقية ، ولا تعود ايضا الى المضاربة الغير المشروعة التي قام بها التجار اللبنانيون فحسب ، بل انما تعود ايضا الى ان الاسعار اللبنانية للتصدير المعمول بها حتى اواخر عام ١٩٦٧ ، كانت عالية الى ان حددت بموجب قرار صدر عن وزارة الزراعة ذات الرقم ٤٨٢/ ١ تاريخ ١٣/ ١٢/ ٦٧ والذي حدد أسعار التصدير بشكل معقول .

أما فيما يتعلق بزيادة تصدير الفروج عام ١٩٦٧ ، فمن الواجب ذكره ان انسلاخ الضفة الغربية عن الاردن — اغنى المناطق بصناعة الدواجن — كان له اثرا ايجابيا على تصدير الفروج اللبناني لعدم الاستيراد انتاج الضفة الغربية نظرا لوقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ومن دراسة التوزيع الجغرافي لتصدير منتجات صناعة الدواجن لعدام ١٩٦٦ يتبين لنا اهمية الاسواق العربية بالنسبة لهذه الصناعة ، وعلى الاخص السوق العراقية التي صدر اليها عام ١٩٦٦ خمسون بالمائة و ٧٣٪ على التوالي من مجموع صادرات البيض والدجاج .

---

(١) اخذت هذه الارقام من السفارة العراقية في بيروت ـ قسم التجارة .

جدول رقم — ٦ — التوزيع الجغرافي للتصدير عام ١٩٦٦

البلد	صيصان	دجاج	بيض
الاردن	٢٠٢٢ر٥٤١ر٢	١٦ر٦٦٦	٠٠٥ر٧٧١ر٤
السعودية	٠٦٠ر٣٣٤ر١	٧٩ر٨٥١	٠١٠ر٨٠٨ر٥٣
الكويت	٠٠٤ر٩٢٦	١٩ر٤٥١	٠٥٠ر٤٣٢ر٤٩
العراق	٩٧ر١٨٢ر٦	٦٧ر٥٠٤	٦٤١ر٦١٧ر٠٢٩
سوريا	٠٤٠ر٤٥٢ر٣	٤٨ر٠٥٥	٠٥٠ر١٢٩ر٤٣
ايران	٨٠٥ر٩٣٩	—	٠٠١ر٦٦٢ر١
باكستان	٠٠٥ر٥١	—	٠٠٨ر٨٢
الهند	٠٠٠ر٨١	—	—
البحرين	٠٤٠ر٧	١٢ر٨٢٥	٠٤٠ر١٢٠ر٣
اليونان	٠٠٥ر٥	—	—
قطر	٠٠٣ر٤	—	٠٠٤ر٩٢٠ر١
ليبيريا	٠٠٥ر٣	—	—
تركيا	٠٠١ر٢	—	٠٠٤ر٨٤٥ر٦
غانا	٠٠٢ر١	—	—
مصر	٠٠٠ر١	—	—
دبي	٤٠٠	—	٦٠ر٣٦٩
ليبيا	—	٠١٦ر٥	٤٠ر٣٤٣ر١
أبو ظبي	—	—	٤٠ر٤٢٩
عدن	—	—	٠٠٦ر٦٣٩
افغانستان	—	—	٠٠٥ر١
المانيا الغربية	—	—	٠٠٦ر٤٥٣
الولايات المتحدة	—	—	٧٢٠
المجموع	٦٠٣ر٠٧٠ر٦	٥٦ر٦٨٧	٠٦ر١٠٣ر٤٤٣ر٢٥٦

١ — ان يكون البيض طازجـــا .
٢ — ان يكون موضب بعلب من كرتون .
٣ — ان يخضع لكشف تجربة الشركة المعتمدة التالية :
" الشركة اللبنانية للمراقبـة "
شارع المارسيليز — بيروت

ازاء هذه الاجراءات الحديثة التي اتخذتها بعض حكومات بلـــدان الشرق الاوسط لتنسيق وتنظيم تجارة الانتاج الحيواني وخاصة البيض ، يقتضي معرفة الدور الذي يقوم به مكتب الانتاج الحيواني لتنشيط هذه الصناعة وترويج صادراتها .

الفرع الثالث — مكتب الانتاج الحيواني واختصاصاته :

ابدى المشترع في القانون رقم ٦٦/٥٤ الصادر بتاريخ ٣ ايلـــول ١٩٦٦ ، الخاص بانشاء مكتب الانتاج الحيواني ، اهتماما بالغا بالثروة الحيوانيـة ، ورغبة اكيدة في تأمين تطورها وازدهارها ، لاسيما وانه خص انتاج هذه الثروة بعناية بارزة وفقا لما جاء في المادة الثانية من القانون التي عددت غاية مكتب الانتاج الحيواني بما يلي :

" غاية المكتب العمل على تصنيع وحفظ وتسويق وتوزيع المنتجات الحيوانية والعمل على الحد من استيرادها والاسهام في تنظيم وتسهيل تصدير المنتجـــات الحيوانية المحلية عند الحاجة . "

ثم عددت المادة المذكورة الصلاحيات التي يعود للمكتب حق ممارستها في سبيل تحقيق هذه الغاية .

الا انه يبدو ان الصلاحيات المعطاة ، لم تكن كافية لتحقيق غاية المكتب بشكل جدي وفعال ، لا سيما وان تصدير المنتجات الحيوانية بقي سائرا على ما كـان عليه قبل انشاء مكتب الانتاج الحيواني ، دون ان يصار الى تنسيقه منعا من حـــدوث صعاب لا شك ان البلاد في غنى عنها ، كازمة استيراد الماشية بصورة عام ومشكلة تصدير المنتجات الحيوانية وبصورة خاصة البيض . ذلك ان السياسة الاغراقية في الاســـواق العربية التي تتبعها دول اوروبا الشرقية وبعض التجار اللبنانيون ، اثرت بالفعـــل والى حد ما على سمعة جودة الانتاج اللبناني لصناعة الدواجن وخاصة البيـــض ، مما اثر بالتالي على حجم الصادرات في عام ١٩٦٧ ، كما رأينا سابقا .

ازاء هذه المعطيات ، ورغبة في وضع حد لما قد ينجم من ضرر يؤذي صناعة الدواجن المزدهرة التي انقذت كثيرا من اليد العاملة من البطالة المقنعة في القطـاع الزراعي اتخذت وزارة الزراعة مؤخرا أي في نهاية العام الماضي بعض الاجراءات بصـــدد البيض ، وذلك باصدارها القرارات الثلاث التالية :

١ — قرار رقم ٤١٥ / ١ تاريخ ١٩٦٧/١١/٣ ،الذى يحظر ولمدة ستة أشهر استيراد بيض الدواجن .

٢ — قرار رقم ٤٦٦ / ١ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢ ،الذى يخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي تعبر الاراضي اللبنانية الى معاينة صحية ،بغية التثبت من خلوها من الامراض وصلوحها للاستهلاك .

الا ان المادة الرابعة من هذا القرار قد استثنت من هذه التدابير شحنات البيض التي تعبر الاراضي اللبنانية بطريق الترانزيت ،على ان تكون مرفقة بشهادة صحية صادرة عن بلد المنشأ .

٣ — الا انه تبين ايضا ان هذه القرارات لم تحقق الاهداف الاساسية التي وضعت من اجلها ،وبقيت التجارة الاغراقية متبعة من جانب التجار اللبنانيين ، مما اضطر المسؤولون في وزارة الزراعة مؤخرا ،الى اصدار القرار رقم ٩٦ / ١ تاريخ ١٩٦٨/٤/١٧ ،الذى الغى المادة الرابعة من القرار رقم ٤٦٦ / ١ المذكور أعلاه ،وبالتالي ،فقد اخضع للمعاينة الصحية شحنات البيض التي تعبر الاراضي اللبنانية بطريقة الترانزيت .

وانه ليبدو واضحا من التطورات المذكورة أعلاه ،ان المسؤولين في وزارة الزراعة بما اتخذو ،من اجراءات ،انما يثبتون وجود مشكلة تتعلق بتصدير الانتاج الحيواني عامة ،والبيض بصورة خاصة ،وبالتالي فهو اقرار بان صلاحيات مكتب الانتاج الحيواني غير كافية .

لهذا ،فقد تقدم المسؤولون عن مكتب الانتاج الحيواني ،بمشروع تعديل القانون رقم ٦٦/٥٤ الصادر بهذا المكتب وذلك بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢ ، مطالبين اعطاء مؤسستهم نفس الصلاحيات المعطاة لمكتب الفاكهة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤٨ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ ،وخاصة تنظيم التصدير والاشراف عليه . كما وردت في المادة الاولى من هذا المرسوم الاشتراعي التالي نصها .

" يتولى مكتب الفاكهة تنظيم النشاطات المتعلقة بتصريف الثمار اللبنانية ومشتقاتها وله ان يتخذ تحقيقا لهذه الغاية التدابير التالية :

١ — يحدد شروط تصدير الثمار اللبنانية ومشتقاتها الى الخارج وينظم مهنة التصدير ومواعيده ويراقب نشاطات المصدرين ،ويفرض الشروط الفنية لتوضيب الثمار المعدة للتصدير وتصنيفها وتعبئتها وشحنها .

٢ — يمنح شهادات الانطباق واذونات التصدير وشهادات المنشأ والشهادات الصحية الزراعية .

٣ ــ يعقد صفقات تصدير الثمار ومشتقاتها لحساب من يكلفه من المزارعين والمصدرين بعد اخذ الضمانات الكافية منهم .

ان هذه الصلاحيات المذكورة أعلاه تحصر بمكتب الفاكهة وحده عملية التصدير وفقا للشروط الفنية المعينة .

وعلى ضوء هذه الصلاحيات ، تقدم المسؤولون في مكتب الانتاج الحيواني بمشروع تعديل القانون رقم ٥٤ / ٦٦ ، يرمي الى حصر حق تصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية ، به .

استنادا الى ما تقدم ، ولاقتناعنا بان المصلحة العامة يجب ان تأتي قبل اي اعتبار آخر ، وبالتالي من الواجب الاهتمام بتصدير صناعة الدواجن ومشتقاتها ــ وخاصة البيض ــ والعمل على تقويتها وازدهارها لا سيما وانها اصبحت احدى الصناعات الزراعية التحويلية الرئيسية في لبنان .

بالاضافة الى ذلك ، فان ما يمكن قبوله باسم الحرية الاقتصادية ازاء بعض النشاطات ، لا يمكن اطلاقا قبوله لمجمل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي فلا بد من تنسيق هذه النشاطات والعمل على تنظيمها للحؤول دون ضعفها نختتم هذه الدراسة بتقديم المشروع الخاص بانشاء مجلس وطني لتسويق البيض والمنتجات الحيوانية كما هو وارد في الموجز اعلاه .

الخبير في قضايا التجارة

الدكتور توفيق بيضون

المربوطـــــات :

١ — وزارة الزراعة — كشف اجرى بتاريـــخ ١٩٦٧/١٢/٣

٢ — وزارة الزراعة — كشف اجرى بتاريـــخ ٣/٤ / ١٩٦٧

٣ — ملحق رقم ١ — حساب القيمة المضافـــة لصناعـــة الدواجن ومشتقاتهـــا في لبنـــان لعـــام ١٩٦٦

٤ — ملحق رقم ٢ — مرونة الطلب على بعض المواد الغذائية لعـــام ١٩٦٦

٥ — ملحق رقم ٣ — التجارة الخارجية لصناعة الدواجن ومشتقاتهـــا في لبنـــان لفتـــرة ١٩٥٣ — ١٩٦٧ .